



Copyright © King Saud University

٢١٦٦

ت . ب

التمفة السنية المقربة في بيان مرمى جمرة العقبة ،
تأليف باصبرين ، علي بن أحمد ، من علماء القرن
الثالث عشر الهجري . كتب ١٢٩٢ هـ .

٧ ق ٢٥ س ٢٤ × ١٦ سم

نسخة حسنة ، خطها معتاد .

أ - العبادات، الفقه الاسلامي
ب - تاريخ النسخ .

٥٦٥

الكشف السني المقرب
في بيان مرمز ترمز العقبة

حذرك كما بينها
رسالة بن احمد
بن عمر بن مظهر
عبد

الفهماء المحقق
والمدقق علي

بن احمد
بن سعيد
ناصر بن

حفظه الله امين ونفعنا
والمسلمين بعلومه وشع

بمحياته امين
وصلى الله على سيدنا

محمد النبي الامي
وعلى آله

وصحبه

انقل بشر
الصحيح

ابن سعيد
بن عمرو

با عاصم
عفك

ع



مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات	
اسم الكتاب	الكشف السني المقرب في بيان مرمز ترمز العقبة
اسم المؤلف	علي بن احمد بن ناصر بن
تاريخ	1294 هـ
عدد الأوراق	7
ملاحظات	قياس 25x17 سم
	217, 2

وقد امتحن بعض النفاة من طلبة العلم البناء الموجود الآن المجهول علما
 علم جرة العقبة وانظر من احدث ذالك البناء في اي وقت حدث وما
 حازه هذا البناء الجديد الحادث من الارض التي عن يسار العلم الى جهة
 وبجسده الى جهة مكة واما ما به الى جهة الوادي وعرضه باعتبار اساسه
 وباعتبار ما فوقه الاساس بقدر قامة ومحل العلم وطوله وما بين طرفي
 البناء من راع الحديد المعروف بالبحر الذي قدره اثنتان وثلاثون
 اصبا وهو ذراع وثلاث بالذراع الشرعي عند اطلاقه وهو شران كل شر
 اثنا عشر اصبا والاصبع ست تغيرات معترضة والشعر ثلث شعران شعر
 البردون وهو بالاصابع اربع وعشرون اصبا فمما حازه يسار العلم الى
 جهة منى ما بين ركن العلم والبناء ذراع الحديد ثلاثة اذرع وخمس
 اصابع ونصف اصبع وذراع اليد اربعة اذرع وخمس اصابع ونصف
 اصبع **وجن** العلم الى جهة مكة ما بين ركنه والبناء ذراع الحديد
 ثلاثة اذرع ونصف ذراع وذراع اليد خمسة اذرع واما العلم
 الى جهة الوادي ما بين ظاهر اساسه الى البناء الحادث اربعة اذرع
 حديد وسبع اصابع وذراع اليد خمسة اذرع ونصف وذراع
 وعرض اساس العلم من جهة الوادي ثلاثة اذرع حديد وخمس اصابع
 وذراع اليد اربعة اذرع وخمس اصابع واما عرضه باعتبار ما فوق
 اساسه بقامة فهو ثلاثة اذرع حديد وثلاث اصابع ولا نظر الى عرض
 غير ما منه ولا الى طوله وهو ثمانية اذرع وذراع يد وثلاث اذرع يد في الهواء
 لعدم تعلق حكم شرعي بذلك وخروج اساس بناء العلم عن الجبل اللاصق
 به الى جهة الوادي ذراع حديد واصبا وباليه ذراع وعشر اصابع
 من جهته مكة ومنى وما بين طرفي البناء الحديد مع ادخال
 مساحة العلم فيه عشرة اذرع حديد واصبا ونصف وذراع اليد ثلاثة
 عشر ذراعا وعشر اصابع ونصف اصبع **فهذه** حدود العلم
 الى البناء وهل ارض العلم من اصل الرمي المعتبر بحيث يحزى الرمي
 الى محله لوانه لا خلاف في ان حجر الرمي الى البناء لا يحزى
 الرمي اليها لوانه لا خلاف في ان حجر الرمي الى البناء لا يحزى

واما

واما ذاك العلم المبني فليس رمي فلا يمكن الرمي الى العلم المنسوب في الحرم كرميه
 الى جهة في الحرم وان وقع فيه عند حجر قال نعم ان رمي اليه بقصد الوصول
 في الحرم فوقع فيها اجزا قال الشيخ عبد الرؤوف ولا وجه انه لا يمكن
 لصرفه عن الحرم الى العلم وفي الايمان انه يفتقر للعامة ذالك وعند
 يحزى الرمي الى العلم اذا وقع في الحرم قال لالة العامة لا يقصدون بذلك
 الا فعلا الواجب اه والمرمى هو المحل المبني فيه العلم وثلاثة اذرع من
 كل جانب الا جرة العقبة فليس لها الا جهة واحدة اثنا عشر اصبا
 وهو صريح في اجز الرمي الى محل العلم لوانه بل وهو محال في الحرم ما
 ولظاهر قولهم فقد صرح بان الرمي لا يحزى الى العلم ولا الى محله لو
 انزل ولغظ النهاية قال الطبري ولم يذكر وايف الرمي حدا معلوما
 غير ان كل جرة عليها علم فينبغي ان يرمى تحتها على الارض ولا يبعد عنه
 احتياطا قال الشافعي رضي الله عنه الحرم مجتمع الحصص لاما سال من الحصص
 فمن اصابع مجتمعة اجزاء ومن اصابع سايلة لم تجزعه وما حده بعض المنا
 من ان موضع الرمي ثلاثة اذرع من سائر الجوانب الا في جرة العقبة فليس
 لها الا وجه واحد قريب مما تقدم اه وقوله قريب مما تقدم اي من كلام
 الشافعي وحد بعض المتأخرين ولم يفتق على عارض لهذا المتأخر الحاد
 للرمي بثلاثة اذرع بل راي في عبارات الحنفية انه ان رمي ووقع بين
 الحصص والجرة اقل من ثلاثة اذرع اجزا لانه قريب او ثلاثة فاحتر
 فلا يحزى لانه بعيد كذا في الدر المختار والبحر الزاخر والعيني ويعنون
 بالجرة البناء الذي وضع علامة على الرمي **واعلم** اني طال ما تطلبت
 من مذهب الحنفية الوقوف على حقيقة الرمي الحقيقي وهل الجرة العقبة
 جهة واحدة يحزى الرمي فيها الا في غيرها او اكثر من ذلك وما اول الرمي من
 جهة الجبل وما اخرة من جهة الوادي فلم اعثر على راي بعد اطلاق على الدر
 وحاشيته صحتاوي وشامي وشرح العيني على الكنز وشرح مراعي
 الفلاح **فلا** على قاري وشرح ملا على قاري على المنك المتوسط ومنك
 الشيخ شمس الدين محمد الطرابعي والبحر الزاخر والغناوي الهندي وقناوي



الجبل الرامي وتقع الحامدية وفتاوى بني نجيم وتجرير الشيخ عثمان غير ان
 في المنكح المتوسط مع شرجل اول يعني من واجبات الرمي وقوع الحصاة
 بالجرمة اي متصلا بها او قريبا منها فلو وقع بعيدا منها لم يجز الى ان قال
 وقدر القرب بثلاثة اذرع والبعيد بما فوقها وقيل القرب مادون
 الثلاثة ولو وقع الحصاة على الشاخص اي طرف الميل الذي هو علامة
 الجرمه اجزأ ولو وقع على قبة الشاخص ولم تنزل عنه فالظاهر انه لا يجري
 للبعد كما في النجدة بناء على ما ذكره من ان محل الرمي هو الموضع الذي
 عليه الشاخص وما خوله لا الشاخصا وفي الخطط اوي وجرمة
 جميعها جاز شمسها الموضع التي ترمى بالجرم ان لما بينهما من الملايسة
 وقيل لتجمع ما هناك من الحصاة من شجر القوم اذا تجمعوا وجرمته
 على قفاه وفي الدرران وقعت الحصاة بنفسها جاز والا لثلاثة
 اذرع بعيد ومادون قريبا قال الخطط على قوله جاز لان هذا
 قدر لا يمكن الاحتراز عنه فجعل القرب عفوا اهـ ولفظ البحر الزاخر
 وينبغي ان يقع الحصاة عند الجرمه او قريبا منها مادون ثلاثة اذرع اهـ
 فيسأله من مجموع عباراتهم ومن صدور رجال المذهب ان المعتمدات
 التي هي الارض المتصلة بالشاخص الى جهة الوادي وقيل هي مع
 ارض الشاخص وعلى كلا القولين اذا وقعت الحصاة متصلة بالبناء
 او قريبا من اجزاء وفي القرب خلافه هل هو ثلاثة اذرع كما حدته
 بعض الشافعية بغير معارض له من باقيرام او هو مادون الثلاثة
 الاذرع ولما الثلاثة فما حقه بالبعد غير المجزئ وانه ليس لها الا جهة
 واحدة وهي جهة الوادي لا يسرة ولا يمنة هذا اما ظهرني على ما فيه
 اذ ظاهر الخطط تأكيد ميل النجدة ان الرمي هو موضع البناء
 وان ما حول البناء من جهة الوادي له حكم المظا ارض البناء التي هي
 اصل الرمي اذ القرب يحكم قريبه والله اعلم ومقتضى ما في شريح
 فلا على قاري ما قبلناه ان المعتمد هو الارض المتصلة بالبناء
 من جهة الوادي لكن يعترض عليه قول البحر ينبغي ان يقع الحصاة عند الجرمه

او

او قريبا منها ولم يقل فيها فتأمل وقد ارسلت سوالا لمفتي الحنفية بمكة
 المشرقة فان افاض غير ما ظهر لنا الحقاه بما ههنا والاكتفاء بما ظهر
 والله اعلم ومن حيث ان جرمه العقبة ليس لها من الجهات المتعارفة
 للرمي اليها الا جهة واحدة وهي جهة الوادي فيعلم ان الرمي
 الى يسار العلم والرمي او الى يمنة ما اختلفت غير معتبر سواء قلنا
 ان ارض العلم من الرمي او لا كما لا يعتبر الرمي الى ما بين الرمي وهو الثلاثة
 الاذرع عند الشافعية او دونها عند الحنفية وبين الشاخص الحادث
 من جهة الوادي هذا عندنا وعند الحنفية واما عند الحنابلة فوقفنا
 على سوالهم وجوابهما
 ما قول ساداتنا علما الحنابلة ادام الله بهم النفع في جرمه العقبة ما حد الرمي
 الاصل وما الذي يجري فيه الرمي طولاً وعرضاً وجهة ذلك اليد او يذراع
 الحديد الموجود الات وصل لها جهة واحدة لا جز الرمي فيها او جهات
 متعددة وما تلك الجهات اذا قلتم بها ومن ابن يعقوب ابتداء الطول
 وابتداء العرض فالمسئلة واقعة حال لا عدمكم المسلمون
 الحمد لله رب العالمين ربي زدي علما ربي جرم العقبة كغيرها مجتمع المحاحول
 الشاخص هذه عباراتهم ولم تحده باذرع حديد ولا يد لا كثيرا ولا قليلا
 ومعلوم بديهة ان جرم العقبة ليس لها الا جهة واحدة للاختفاء الثلاث
 الجهات بالجبل فالرمي فيها هو مجتمع المحاحول الشاخص والجهات
 الصغيرة ان الرمي لانهما من جهة جهة الجهة التي تلي الوادي لا يؤم
 خلاف ذلك والله سبحانه وتعالى اعلم كنه الحقة محمد بن عبد الله بن حميد
 مفتي الحنابلة بمكة المشرقة حامدا مصلحا متلما وهو مشكل اذ مقتضى
 قولهم كغيرها مجتمع المحاحول الشاخص انه صادق بثلاث جهات
 الشاخص امامه الى الوادي وسرة الى يمنة الى مكة فكيف
 يقال ومعلوم بديهة ان ليس لها الا جهة واحدة فمن اين جاء العلم
 المفهوم من معلوم فخصلا عن كونه بديها ويمكن الجواب عنه
 بما سياتي على ما فيه وقوله لاختفاء الثلاث الجهات بالجبل هذه



هذه غفلة عن المحسوس اذ ذلك الشاخص خارج عن الجبل الى جهة الوادي
ذراع حديد واصبعين كناية عن ذراع يد ورابع وسر كس ذراع او يبروزة
عن الجبل تعينت البسرة واليمنة له فليكن نصيب دعوى ان ليس لها الا
جهة واحدة على ان لو فرضنا فقد المحسوس ان الجبل مكشوف بجميع الشاخص
ماعد جهة الوادي لم يتم له ان ليس لها الا جهة واحدة ضرورة ان كل
جسم اخذ حيزا من الفراغ له ستة جهات منها الفوق والاسفل واليسار
ويصدهما ومنها جهة الوادي وهي خصوص ما اذا عرض اساس الشاخص
من جهة الوادي لا غير والرمي اليها اعتبارا ثقافا ومنها يسرة الشاخص
وجمته المعبر عنها بالمفتي بالجهتين الصغيرتين الذي قال انهما مرمى
وعليه فينقض قوله ليس لها الا جهة واحدة وقوله لانهما من جهة
جهة الوادي لما علمت انهما يكونان يسرة من جهة منى وجمته من
جهة مكة ان قلنا ان ارض الشاخص من المرمى وعبارتهم التي نقلها
المفتي عنهم تاتي ذاك واما اذا قلنا انها ليست من المرمى وان المرمى
انما هو مجمع الحصار من جهة الوادي فتكون كل من الجهتين الصغيرتين
من جهة الخلق وعلى كلا التقديرين فلا يكتفى الرمي الى الجهتين
الذي عني برهما المفتي ما بين الشاخص وشباك الحديد من جهة منى
ومن جهة مكة لانهما اما يكونان يسرة وجمته او خلفا وقد صرح
متع الله بحياته بان العلم بانه ليس لها من الجهات المعبرة للرمي
اليها الا جهة واحدة بذيها فان قلت هل يوخد من قول
المفتي متع الله بحياته انهم لم يتحدوه باذرع حديد لا يد لا تيرة
ولا قليله جواز الرمي الى تلك الجهتين الصغيرتين التي عندها
المفتي مسئلة الى لفظ حول الشاخص لانه مترادف مضاف فيهم
الثلاثة الاحوال اما ما وينا راوينا قلت لو اخذ بهموم لتعمل
الخلق ولا غايل به منهم لما علمت من كلامه والعجب من قول
المفتي ~~بأنه~~ بتفسير تفيد لفظ حول الشاخص في عباراتهم

من

من جهة الوادي كما يفيد ثباتها بذلك ليس دفع توهم الا كنفاء بالرمي في جهة
اليسار الى يمين كما الخلق و قول المفتي ومعلوم اي من صدور الرجال
او من غير الصارة التي نقلها الان عنهم انه ليس لها الا جهة واحدة فتأمل
والعجب من قول اخي المفتي متع بحياته ولم تحددوه الى اخره المفتي
اطلاقه جواز الرمي مع البعد وسكت عليه مع انه يوخد من قوله
مجمع الحصار حول الشاخص انه محدد بالتعرف وان التعرف يقتضي
الثلاثة الذراع فاعلم لا غير ومن وصفه للجهتين اعني يسرة
وجمته الشاخص بالصغيرتين هل صغرهما باعتبار طول جهة
الامام او الخلق اما جهة الخلق فلا شوهم ارادتها واما جهة
الامام او عرض اساس الشاخص فمشكل اذ كيف يوصف ما لم
يحدد ولم يعرف وايضا ما بين الشاخص ومحاذاته من شباك
الحديد من جهة مكة فمتى اذرع يد ومن جهة منى اربعة
اذرع يد وخنصر اصابع وكلاهما اكثر من جهة طول امام الشاخص
طول جهة امام الشاخص الى جهة الوادي فانه ثلاثة اذرع
فقط عند الشاخصية والخنفية وهو المتأثر من مذهب الخنابلة
والمالكية لم يرجع المطلق الى التعرف وهو ذاك وان اراد
صغرهما بالنسبة لعرض اساس العلم وهو اربعة اذرع يد وخنصر
اصابع فمزدود اذ جهة منى مساوية له وجهة مكة اكثر
منه لما علمت من امتحان الكل بالفصل وبالنسبة لعرضها وهو
ذراع وعشر اصابع وهو قد حفر ج البنا الى جهة الوادي
فلا يتم له ذاك الا لوحد الطول لهما ينقص مجموع لوضرب
في العرض عن اثني عشر ذراعا ونصف وثمان ذراع وذاك مساحة
عرض جهة الوادي في طوله لها وهو عرض العلم وان له ذاك
مع نصريحه بقوله انهم لم تحددوه فتدبر ولما رايت نسبة هذه
الفتوى الى اخي المفتي المذكور توهم في نسبتها اليه فارسلتها
اليه ليحترزها اذا كانت منه والا فيلج على مقتضى السؤال

ومنى افاد غير ما ذكرنا الحصاة بما حاصنا والا اقتصرنا علم ما ذكرناه
الى ان يقتضى الله لذكر ذلك محمرا اذ فوق كل ذي علم عليم وعبارة
المالكية والجمرة البناء وما تحته وفي عبارة وما حوله من مجتمع الحصاة
هو مجتمع الحصاة وهو اولى فان وقعت الحصاة في شئ من
البناء اجزاء على التحقق لان حاورتها ووقعت خلفها بعد
او وقعت دونها ولم تصل الحصاة اليها فان وصلت اجزاء
انتهى وهي تقطع اجزاء الرمي الجهات الاربع اذا وقعت الحصاة
في البناء او ما تحته او خلفه القريب ثم انه لا يبعد حد العرب
بثلاثة اذرع فاقبل من الشاخص نحو احدته به ~~بعض~~ الخفية
والشافعية ومن غير ما فرمناه من عبارة ثم فليكنه بعبارة
والله اعلم ~~شئ~~ وقعت على سوال وجواب لمغني المالكية نصهما
ما حول سادس علماء المالكية ادام الله سبحانه النفع بهم لسائر البرية هل
علم المصنف عنكم ان جمرة العقبة البناء وما تحته او ما حوله شأ من
الحول والتحت الجهة الوادي وجهة منى وجهة مكة وجهة خلف
البناء لو انزل الجبل او لم يزل فتكون جهات البناء ما حوله اربعاً
ياكفي الرمي اليها كلها وعلى هذا مقدار التخت والحول طول وعرضا
اولها ثلاث جهات اوجه واحدة وهي امام البناء الى جهة الوادي
فقط وباي قلم فما مقداره هو لا وعرضا افند واما جوارب
الجمرة المعتمدان الجمرة هي البناء وما تحته وقيل ان الجمرة اسم للمكان
الذي مجتمع فيه الحصاة كذا في اقرب المسالك وحاشية الصلوك
ومثله في الدردير والسوي فغنى الامير على عبد الباقي المراد بالحصاة
المجتمع لا السائل وليس له حد وقيل نحو ثلاثة اذرع ولو انزل
الجبل من وراء الجمرة لا يصلح الرمي من تلك الجهة ولا من جهة
منى ولا من جهة مكة بل لا يصلح الرمي الا من جهة الوادي لان
البنين صلى الله عليهم وسلم رمى جمرة العقبة من اسفل الوادي وجعل
مكة عن يساره ومنى عن يمينه وقد فعل ذلك اصحابه ومن بعدهم

بطون

وفي

وفي المجموع يرميها من اسفل من بطن الوادي ويكره الرمي من فوقها ولاجل
ذلك امر المتوكل على الله ببناء جدار وسجد متصل بذلك الجدار لئلا
يصل اليها من يريد الرمي من اعلاها ثم انهدم ذلك فقي الدين
التاسي المالك في شفاء الغرام كنه راجي العفو من واهب العظيمة
عمر حين مفتي المالك وهو مشكل لا قنضا التعبير بمن في قوله لا يصلح
الرمي من تلك الجهة ولا من جهة منى الخ ان العبرة بموقع الرامي
لا بموقع الحصاة وليس كذلك لتضمنه كقرب المسالك بكرة الرمي
من فوقها لا غير وان جعلنا من بمعنى في فظا هو الا في الاخيرة وهي
بطن الوادي المقنض اشراط وقوع الحصاة في بطن الوادي وليس
كذلك فيتعين ابدال بطن بجهة في افادة ان العبرة بموقع
الحصاة لا بموقع الرامي وان ليس لها الا جهة الوادي التي يصح الرمي فيها
لكنه مناصح لما صرح به اقرب المسالك من قوله مع منته لا انت
جاوزتها يعني الجمرة ووقعت خلفها لبعده او وقعت دونها اي فلا
يخزي فانه قيد عدم الاجزاء الخلف بالبعد فيقتضي انه لو رمى
الى البناء فجاوز حصاة البناء الى خلف ولم يبعد موقع الحصاة عن البناء
صحيح غير انه ليعيد اشراط كون الحصاة تقطع هو الرمي الحقيقي
قرب موقعها منه واذا كان كذلك في الخلف في اليمين واليسرة
اولى فليحرر ذلك ايممة المالك لانهم مجمد بهم اعلم ~~واعلم~~
ان اصل المقصود من وضع ذلك الشاك دفع معظم زحمة
الراميين كما تقدم وهو حسن غير ان بالتحويط بذلك الشاك
علم ما يعتبر فيه الرمي وما لا يعتبر بحصل ايها كبر للعوام فيثبوت
ان جميع ما احاط به ذلك مرمى وليس كذلك ودرء المفاسد مقدم
علم جلب المصالح ~~يشعر~~ علم فاعل ذلك الشاك بالقصد الحسن
ان يتدارك ما دفع اليها من المفاسد الشرعية باحد امرين اما باحد
سبائك من حديد ثاني يكون بعد خصوص المرمى المتفق عليه
وهو دون ثلاثة اذرع يد المواقف لذهب النعانة او ثلاثة



اذرع يد علم ما عند الشافعية في عرض اساس العلم المبني والثلاثة الازرع
معتبرة من اساس ظاهر العلم الى جهة الوادي ~~والثلاثة~~ او بوضع دكة
مرتفعة من حجر على خصوص المرمى المذكور ليتميز عن غيره مما احاط به
الشباك الحادث من الارض التي لا يحزى الرمي فيها واما بازالة
ذلك الشباك الحادث الموهوم لما لا ينبغي اذا السلامة مشيقة في احد
هذين الامرين والابناء اولي من الاختراع الموهوم خصوصا في معالم
الدين فان قلت هل الثلاثة الازرع المذكورة من جهة الوادي
طول المرمى او هي عرضة قلت ان قلنا بما علم في بعض الحنفية وهو
مقتضى كلام الحنابلة ان ارض العلم ليست من المرمى فتكون الثلاثة
الازرع الى جهة الوادي عرضا له وطوله حينئذ ما بين مرمى ومكة وقد
عرض العلم وهو اربعة اذرع يد وخمس اصابع وان قلنا بما عليه
غيره وبعض الحنفية والمالكية من ان ارض العلم من المرمى وهو
المسادر في فتكون الثلاثة المذكورة من جهة الوادي مع ذراع يد
وعشر اصابع ارض العلم الحقة حينئذ ما بين الجبل والوادي اربعة
اذرع وعشر اصابع هي طول المرمى وجهته حينئذ ما بين الجبل
والوادي وعرضه اربعة اذرع يد وخمس اصابع عرض العلم المنسوب
ما بين مرمى ومكة وهذا هو الظاهر من كون العلم المذكور وضع
بحق لا باطل اذ لو سكنت اهل العصر السابعة والعلماء الجهابذة
علم ذلك للخوف من ذلك الحديث باللسان ما سكتوا عليه بائنا
في سائر الزمان الحالية ولو جوزنا ذلك لكان مناظرة في الامسية
الحمدية كيف وقد اكرمها الله تعالى بانها لا تخالطها في دينها
واذا قلنا انه وضع بحق ما مسادر انه وضع ليغيد العرض بذلك
لعلم النص عليه ممن تقدم من العلماء واستغناء عن حد الطول
بما قد نصوا عليه من الثلاثة الازرع غير ارض العلم من جهة الوادي
وليغيد ان ابتداء باي الطول من اساسه الى جهة الوادي فان قلت

اذا قلنا بحدوث العلم كما هو الواقع وقلنا ان ارضه من المرمى هل يحزى
الرمي اليها عن يمينه وشماله الات او فيما لو زال كما يحزى الى ارضه علم
قول غير صحيح وبعض الحنفية والمالكية لان على فرض ازالة ذلك العلم
من محله يقال جميع ما امام الجبل جهة واحدا وهي جهة الوادي كما
لوهم بعض الطلبة من الشافعية ومن الحنابلة او لا يحزى قلت
لا يحزى كما قدمته لانهم غير مالك علم ما فيه قد انفقوا على ما صرحوا به
ان جرم العقبة ليس لها الا جهة واحدة وهي جهة الوادي وقد انفقوا
على ان الجرم ما تحت العلم صايلي الوادي وان العلم وضع علامة على الجرم
وظاهر ان معرفة طولها وعرضها وحده من حد بثلاثة اذرع
يد او دونها فتعني جرم الجرم انة الثلاثة الازرع من اساس العلم
الى جهة الوادي فتعني جهات الجرم حينئذ وهي ما زاد على ثلاثة
اذرع وخمس اصابع اربعة من جهة مرمى وجهته من جهة مكة واما ما
من جهة الوادي ~~مختلفا~~ من جهة الجبل علم قول في وعليه فما يحاذي
العلم يسره او يجمعه يكون من جهة خلق الجرم ومن اساس العلم
الملاصق للجبل على قول غير صحيح وعليه فما يحاذي العلم يسره او يجمعه
فهو يسار او يجمع الجرم وعلى كل فلا يكن الرمي اليها وان قلت
بالاكتفاء به الى تحمل العلم ومن يقل بما لا به بعض الاخوان السابقين
ان الجميع بفرض جهة العلم يصير جهة الامام فقط برده عليه اذ لا
يتم له ذلك الا لو اشته ان حد الجرم فيما بين مكة ومن عشرة اذرع
حد يد واصبعان ونصف اصبع وهي بدراة اليد ثلاثة عشر ذراعا
وعشر اصابع ونصف اصبع فما هو مساحة ما بين طرفي الشباك الحادث
ما كثر وان قلت ذلك مع ما سمعته من النصوص السابقة واعلم
ان الاول ان يفتى رامي جرم العقبة عند ابي حنيفة قبالة الجرم صايلي
الوادي علم خمسة اذرع من اصل البناء وقد علمت ان بين شاة الحد
واصل البناء اكثر من ذلك بنصف ذراع وثمن ذراع فيعلم ان وضع ذلك

النسك صادف موضع وثقوف الرامي وحصل له مقصود واضع وهو
دفع معظم زحمة الرامين غير انه لم يجد حصر المرمى المتفق عليه فقط
لم يخل بقاءه على هذه الهيئة من ايها المالا ينبغي فحينئذ يحسن بل
يجب ان يفعل نحو نسكك حديثا في محيط مخصوص المرمى المتفق
عليه ليتميز عن غيره ويندفع ما يخشى من ايها النسك الاول والله اعلم
وحسبنا الله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى وارحمهم
تعالى ان يوقض التحقير وامضاء ما اشرك اليه في
هذه الورقتين قبل تسبوع سنينهما الى ان رفع
الله قدره وجاهاه ونور بصيرته بتور العنايه
والهداية اوردنا النصوص الشرعية المرضيه
والادلة الجلية القطعية اذ فوق كل ذي
علم عليم خيرا للفعل والقال وقطعا
للمنازعة والجدال فاني معترف
بالعجز والتقصير وخمول الجاه
وخلة النصير لغفد
الذي ير والحمد لله
رب العالمين على كل
حال وفي كل حال
وصلى الله على
سيدنا محمد
وعلى آله
وسلم



وكان الغرض في لنا سها يوم الأحد المبارك الموافق لاول يوم من شهر
رمضان الاول عام اثنين وتسعين بعد المائتين والالف من هجرة سيد المرسلين
صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم